2009/4/1

إصلاح النظام المالي الدولي..
بداية متعثرة

عبد الحليم فضل الله

لـم تبعـث قمـة الـدول العشـرين الأمـل بإصـلاح سـريع للنظـام الاقتصـادي الـدولي، فقـد تغلبـت المخاوف على روح المبادرة، وحلّت التسويات محل البحث عن مخارج نهائية لأزمة تتذر بالمزيد. مـع ذلك جـاء البيـان الصـادر عنهـا مسـهباً ومليئـاً بـالوعود، واضـعاً بين أيـدي صـانعي القرار فـي العالم جدول أعمال طويل يفيض عن إمكاناته الاقتصادية ويتجاوز ظروفه الاقتصادية. فالأزمات تشجع عادة الحلول الفردية وتزيد من قوة التجاذبات الداخلية، دافعة الدول نحو إجراءات أحادية تلحـق الضـرر بـالآخرين. وقـد أعربـت الأسـواق عـن عـدم ثقتهـا بنيـة الـدول المشـاركة الوفـاء بتعهداتها، فظلت على تشاؤمها ولم تنعكس القرارات السخية وعلى أداء أسواق المال والعملات إلا بالقدر اليسير.

لكن بلاغة النص الختامي ظلت دون لعبة الخطابة التي ذهبت بانجيلا ميركل ونيكولا ساركوزي الـى القول بـأن من مهام القمة "إعادة صياغة الرأسمالية". وهذا الميل إلـى المبالغة طغى علـى القمّة فاتسعت الآمال وارتفعت السقوف عالياً، وبدلاً من امتلاك الإرادة السياسية لتقديم التنازلات حيث يجب، انصب الجهد على تلبية ما يمكن تلبية من مطالب، لكن من دون المساس بجوهر النظام القائم وطريقة توزيع القوى في داخله، وهذه كانت عقبة رئيسية منعت القمة من أن تكون مدخلاً للإصلاح الشامل المأمول.

ولا يبدو أن الهاجس كان الوصول الى خلاصات مشتركة بقدر ما كان تحقيق تسوية بأي ثمن بين المحاور الثلاثة التي توزع عليها المشاركون.. الولايات المتحدة أرادت من الآخرين مجاراتها فـي التوسـع المـالي واعتمـاد بـرامج إنفـاق بالغـة السـخاء حتـى لا يسـتفيدوا مجانـاً مـن برامجهـا الخاصة، الاتحاد الأوروبي ركز على مراجعة القوانين التي تحكم عمل الأسواق والتشدد فيها، أما الـدول الناشـئة وتحديـداً البرازيـل والهنـد وروسـيا والصـين، فتأمـل كمـا جـاء فـي البيـان الـذي سـبق القمـة، بتنشـيط التجـارة الدوليـة وتحسـين موقعهـا داخـل المؤسسـات الماليـة و المشـاركة علـى نحـو أفضل في اتخاذ القرارات المالية والنقدية العالمية.

لقد كان وصف الفايننشال تايمز للقمة بأنها قمة الحلول النظرية دقيقاً إلى حد كبير، فالكثير من القرارات والمبادئ التي أعلنت يصعب تحقيقها، إمّا لأن آليات التنفيذ غير واضحة، أو لأنها تتناقض مع المصالح الوطنية التي ازدادت أهمية مع تنامي "القومية الاقتصادية". وأفضل ما كان يمكن لقادة الدول العشرين القيام به في ظل تباين المصالح وتضارب الغايات، هو الإعلان عن عدد قليل من الأهداف والإجراءات التي يمكن تنفيذها، وتجنب المبالغات ولو في حدود إعادة هيكلة النظام المالي التي تكرر الحديث عنها قبل القمة وأثناءها.

لكن المقررات كانت حافلة بالإعلانات المدوية وغير المتسقة. خذ مثلاً الإعلان عن إنفاق مالي غير مسبوق في التاريخ الاقتصادي الحديث، من شأنه خلق ملايين فرص العمل ومنع تلاشي ملايين أخرى، بكلفة تصل الى حوالي خمسة آلاف مليار دولار. وهذا كاف لإغلاق ما يربو عن نصف فجوة الطلب الناشئة عن الأزمة. لكن من أين سيتم تدبير هذا الكم الهائل من الأموال؟ ألا يبعث ذلك على القلق من الإخلال بالتزام آخر أتى البيان على ذكره وهو الامتناع عن تخفيض قيمة العملات تنافسياً ودعم استقرار النظام النقدي الدولي تحت رقابة صندوق النقد الدولي. وهنا لا يتحدث البيان عن معنى الاستقرار الذي يعنيه، هل هو العودة الى التثبيت النقدي الذي رعى الصندوق تطبيقه قبل عام 1971 ضمن هوامش محددة، أم سيتم ذلك هذه المرة من خلال تفاهمات عابرة وموسمية بين المصارف المركزية الكبرى في العالم تستبعد الآخرين؟ ثمّ أين هي العملة المرجعية التي سيقاس إليها الاستقرار النقدي بعد اهتزاز مكانة الدولار واضطراب أسواق الصرف. وحين أثنى البيان على الخفض الكبير للفوائد في معظم الدول كجزء من السياسات التوسعية، فإنّه تجاهل إمكانية ارتفاع الفوائد مجدداً رغماً عن السلطات النقدية مع تنامي التوقعات المتشائمة وتهاوي الثقة وانكماش الائتمان.

كان على مهندسي الاقتصاد العالمي الاستعداد للتعامل مع موجة من الإجراءات التي تقوم بها الدول من جانب واحد، سواء على صعيد عودة الحمائية (بحسب البنك الدولي فإن 17 دولة من مجموعة العشرين فرضت قيوداً على التجارة) والتخفيض التنافسي للعملات، والتخطيط لإصلاحات مالية ونقدية تتم على حساب الدول الأخرى، و تفرض الواقعية أيضاً إعادة هيكلة الجيل الحالي من المؤسسات الدولية، قبل الاعتماد عليها في تنشيط الدورة الاقتصادية وتعزيز التجارة وتمويل النمو.

لكن إعادة الهيكلة هذه تتطلب من المجتمعين في لندن اعتماد مقاربة سياسية جديدة تعطي دفعاً للتعاون العالمي متعدد الأطراف، وتعترف بالتوزيع الجديد للقوى الاقتصادية العالمية. صحيح أن القمّة أقرت بدور الدول النامية كمحرك للنمو العالمي واستجابت لمطلبها بشأن ضمان تدفق رؤوس الأموال الى الأسواق الناشئة، وقررت لذلك زيادة موارد صندوق النقد الدولي، إلا أنها تمسكت بالمقابل بنظام الحصص والأصوات المعمول به وأرجات مراجعة توزيع الأصوات الى كانون الثاني من العام 2011، أي بعد هدوء الأزمة – ربما – وانخفاض القوة التفاوضية لدول الأسواق الناشئة.

تمثل توصيات قمة العشرين دليلاً شاملاً يمكن استخدامه في أي وقت ويصلح لأي أزمة، لكنه يفتقر الى التماسك المطلوب، ليس لأنه فحسب تسوية سطحية لا تمس قواعد النظام الدولي، بل لأنه أيضاً جمع بين منظورين اقتصاديين يصعب الجمع بينهما، المنظور النقدي الذي يرى استقرار الأسعار هو الهدف الأول، والمنظور المالي الذي يعتمد سياسات توسعية لتحفيز النمو والتغلب على الأزمة، وهذا ما أفقد القمة الركيزتين السياسية والاقتصادية التي لا يقوم نظام اقتصادي جديد إلا بحسم الرأي بشأنهما.